

الباب الأول

القدرات العربية النووية وأسرار الحرب الخفية

- ١ - أسرار الحرب الخفية وأمن الأرض .
- ٢ - «فيتو» القدرات النووية العربية .. وكيفية تنميتها .
- ٣ - اليورانيوم للبيع .. يا ناس يا هوه !

أسرار الحرب الخفية وأمن الأرض

من بين الوسائل العسكرية لتحقيق بعض الأهداف القومية بالقوة هي وسيلة استغلال قدرة الإنسان على التحكم بالظواهر الطبيعية للأرض لمعالجتها والتلاعب فيها. فإذا تجسدت هذه القدرة فسوف تتيح قوة جديدة يمارسها الإنسان على البيئة المحيطة به. هذه القوة تكون قادرة على إحداث تدميرات هائلة وعمياء، بالرغم أن الحديث عن أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية مرتبط دائماً بعبارات مرعبة تتلخص بالإبادة الشاملة والمذابح الهائلة خاصة ونحن نواجه الآن تنوعاً مذهلاً في تقنيات التدمير فعالة كفعالية الأسلحة النووية أو ربما كانت أكثر فعالية منها. إلا أن العالم الآن يواجه نوعاً آخر من الأسلحة تسمى «الأسلحة الجيوفيزيائية» تستطيع بها القوى العظمى تحقيق أهدافها القومية بالقوة عن طريق التحكم في الظواهر الطبيعية للأرض وإعلان الحرب الخفية على بعض الشعوب. فمن الممكن في هذا العالم أن يحرم استخدام الأسلحة النووية بحكم القانون، عندئذٍ، تصبح أسلحة التدمير الكثيف هي أسلحة تقويض الطبيعة. فبعد تفكيك دول الاتحاد السوفيتي في السنوات الماضية ونجاح اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية نرى عالماً مستقراً بحكم التكافؤ النووي بين الدول. إلا أن التسارع يدور الآن في الخفاء بين الدول المتقدمة لتطوير

تكنولوجيا حديثة قادرة على تعديل الأرض ذاتها. من هنا يمكن القول أن تطوير الأسلحة الجيوفيزيائية أصبح موضع اهتمام لقطاعات التسليح في جميع الدول خاصة الدول المتقدمة.

فطرق خوض الحرب الجيوفيزيائية متعددة وأساليبها متنوعة من أهمها القدرة على تغيير الطقس والبيئة والتيارات المحيطية وأيضا التفكير في نقل الرؤوس القطبية للأرض بغرض توزيع المناطق المناخية أو تغيير ميلان محور الأرض مع مستوى الشمس - الأرض. ويتم الآن وضع الدراسات الاستراتيجية عن إمكانية تغيير الحزام الاستوائى للأرض بواسطة انفجار قنبلة هيدروجينية فى الفضاء وما يترتب عنه من تغيير فى سريان الأنهار، ووضع القارات ومساقط الأمطار وتغيير موقع الثروات الطبيعية مثل آبار البترول.

إن مفتاح الحرب الجيوفيزيائية هو اكتشاف أوضاع طبيعية غير مستقرة، والمقصود بكلمة أوضاع أن تكون فيها الطبيعة خزنت على الأرض أو فى جوارها طاقة أعلى من المتوسط.

ويمكن تأمين دور الصاعق بطريقتين هما:

(أ) بعنف بواسطة الانفجارات.

(ب) بلين، عن طريق إدخال كميات صغيرة من العتاد الذى يثير تبدلات سريعة بوسيط أو بتفاعل نووى.

وقد يتم تخزين الطاقة المذكورة بالتوتر المتراكم فى كتلة الأرض خلال مئات الملايين من السنين، أو من الممكن أن تولد فى بضع

دقائق بواسطة التبريد الفائق لبخار الماء الموجود في الجو عن طريق التيارات التصاعدية. ويمكن أن يكون لتحرير هذه الطاقة آثار كوكبية (مثل تعديلات في المناخ) أو محلية (مثل زلازل أرضية مثارة أو أمطار غزيرة). والآن، دعنا نتساءل ماذا يحدث للأرض إذا ما قررت قوة عظمى ممارسة الحرب الجيوفيزيكية؟

فيمكن استخدام الأسلحة الجيوفيزيكية لتعديل الطقس، فمن المعروف لدينا أن الغلاف الجوي المحيط بالأرض هو غلاف من الهواء يدور في أكبر جزء منه بنفس سرعة القارات والمحيطات التي تغطيها. وتنتج الحركات النسبية التي تحدث بين الأرض والغلاف الجوي من إضافات أو امتصاصات للطاقة يمكن أن يتغير موقعها وقوتها. ولكنها تصدر أساساً عن الإشعاعات الشمسية، وتتجاوز كميات الطاقة المتورطة في الظواهر الميتريولوجية بكثير كميات الطاقة التي يتحكم بها الإنسان مباشرة.

على سبيل المثال، فإن كمية الطاقة المصروفة في منفذ إحدى الزوابع يعادل في المتوسط خمسين كيلو طن من المتفجرات، وأن مدخنة للصاعقة ترسل تقريبا عشرة أمثال هذه الطاقة خلال مدتها. ويستطيع إعصار معتدل على المحيط الأطلنطي استخلاص أكثر من ١٠٠٠ (ألف) ميغا طن طاقة من البحر. وتجعل مثل هذه الكميات إمكانية التوصل إلى تعديلات حساسة في الأنواء الجوية بتقنيات معتمدة على القوة الخام.

والآن، دعنا نميز بين عدة أنواع من حالات عدم الاستقرار فى الجو. فالقطرات الصغيرة من الماء التى وصلت إلى البرودة الفائقة فى السحب الباردة تكون غير مستقرة. ولكنها تبقى فى الحالة السائلة لفترات طويلة، إلا إذا زودت بنويات تستطيع أن تتجمد حولها وأن تحول قطرات الماء الصغير إلى ثلج بإدخال نويات صناعية يستطيع أن يتيح مصدر طاقة محلية. وتثير الحرارة تيارات تصاعدية تؤدى بدورها إلى تشكيل قطرات ماء جديدة مبردة.

ويمكن أن يؤدى هذا السياق إلى هطول أمطار أقوى من الأمطار التى يمكن أن تهطل دون دخول النويات. وقد يحدث شكل آخر من أشكال الخلل. حيث يكثف بخار الماء بالماء فيعدل توزيع الطاقة التى يمكن إدراكها حسيًا وعلى مقياس واسع. وهناك أيضا حالة من عدم الاستقرار أو الخلل المسمى «باروكلينيك» الذى يصيب الموجات الجوية المحيطة بالكواكب. فعن طريق الاختلال الحرارى الذى يسود بين خط الاستواء والقطبين تتخزن طاقة تخلق إذا ما تحررت «سيكلونات» فى المناطق المعتدلة. هذه الحالات قادرة على تعديل المناخات.

إن السحب المؤلفة من قطرات من الماء المبرد إلى حد فائق (Super cooled) يمكن أن تتحول إلى سحب من بلورات الثلج إذا ما عولجت بمادة بايودور الفضة أو بثلج الكاربونيك أو بالعوامل الكيميائية الأخرى الملائمة. والجدير بالذكر أن هذا النظام تم تطبيقه عمليا

لإزالة الضباب البارد من المطارات. أما فى حالة الضباب الحار الذى
ينجم عن عدم الاستقرار لبخار الماء الموزع على قطرات صغيرة
تحتوى على الطاقة السطحية أكثر من نفس كمية الماء الموزعة على
قطرات ضخمة، تتم عملية تبديد الضباب الحار بإعداد التنظيم
للقطرات الصغيرة إلى قطرات أضخم تهطل على الأرض.

وهناك أنواع أخرى من الأسلحة الجيوفيزيكية يمكنها التحكم فى
الضباب أو فى سقوط الأمطار عن طريق ما يسمى «التعشير
الصناعى»، تستطيع أن تزيد من سقوط الأمطار. وتشير بعض النتائج
إلى إمكانية زيادة تعجل تشكل السحب المؤلفة من أكداى مدورة
ذات قاعدة مسطحة (Cumulus) فى المناطق المدارية، باستخدام
تقنية المناطق المعتدلة ذاتها. وتهدف التجارب التى تمت حول
الأعاصير تبديد السحب المحيطة «بعين» السيكلون لتوسيع ساحة
تطبيق طاقته وإمكانية تقليل قوته.

ومن الملاحظ أن التعشير الصناعى يؤدى إلى تضخيم محسوس فى
السحابة المعالجة. وتستعمل هذه الطريقة فى التلاعب فى تعديل
وتوجيه العواصف. وكذلك يمكن التلاعب بالصواعق عن طريق تواتر
الضربات فى الأرض بإدخال القش (Chapp) وهى صفائح من المعدن
من نوع الصفائح التى تستخدم لإحداث أصداء كاذبة ضد الرادارات
العادية.

ويعتبر تبديد الضباب تطبيق عسكرى لمعالجة مقصودة لظاهرة
الطبيعة. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية شرعت

بتنفيذ برامج واسعة لزيادة الترسبات للتحكم فى ثلج العواصف ويؤدى ذلك لفهم طبيعة الغيوم. ويؤدى الاهتمام الكبير البادى بهذا الشكل للتعديل الميتيرولوجى إلى دراسة أعمق لطبيعة الغيوم. وفيما يتعلق بالتطبيقات العسكرية، هناك اعتقاد بأن ازدياد الترسبات يكون له قيمة الأوضاع التكتيكية التقليدية، عندما يتم السيطرة على مسألة التحكم. فإن التحكم فى نسبة الترسبات والغيوم ذو قيمة كبرى فى الأوضاع التى تتطلب مزيداً من الأمطار لإخفاء أو منع بعض عمليات المشاة.

ومن الممكن استخدام نوع آخر من تعشير الغيوم بطريقة إستراتيجية، حيث يمكن لتعشير الغيوم المتواصل فوق مساحة كبيرة من الأرض الجافة أن يمتص ما يكفى من الرطوبة لمنع المطر من الهطول على مسافة ١٥٠٠ كيلومتر. ويؤدى ذلك بالطبع إلى تخريب الجو. فإن أى دولة ترتبط ببخار الماء القادم إليها من دولة أخرى مجاورة قد يحكم عليها بالجفاف لعدة سنوات إذا تم القضاء على رطوبة السحب فيها بطريقة خفية. ومن الممكن أن لا تستشعر هذه الدولة بذلك نظراً لعدم الانتظام الإحصائى للجو. فالدول التى تملك تكنولوجيا متفوقة فى مجال معالجة البيئة تستطيع توجيه ضربات لخصومها دون أن تكشف عن نواياها.

وهناك أسلحة جيوفيزيكية متطورة تستعمل للتحكم فى ديناميكية الأعاصير والميكانيكية التى تنتقل بواسطتها من المحيط إلى الجو الذى يحمل الإعصار. ويمكن أن يكون لتعديل العواصف آثار

إستراتيجية هامة. وبالتالي يمكن العمل على تبديد أو توجيه الإعصار. والأعاصير المتحكم بها تستخدم عادة في إرهاب الخصوم في جزء لا بأس به من العالم المأهول. وعموماً، يستمد الإعصار الجزء الأكبر من طاقته من البحر الذى يمر فوقه، ويرتبط نقل الحرارة الضرورى بعمل الأمواج التى تضع الهواء بتماس مع حجم معين من الماء. هذا التداخل بين الهواء والماء يحرك أيضاً الطبقات المرتفعة من الجو، ويسمح للإعصار أن ينزح من خزان حرارة أوسع من مياه السطح وحدها.

وهناك وسائل أخرى لتقليل الترابط المحلى بين الهواء والبحر وذلك باستخدام أغشية رقيقة أحادية مائلة للأغشية التى توضع على سطح الخزانات لتقليل التبخر. وهكذا يمنع المحيط من تزويد الإعصار بالطاقة بإيقاع متسارع.

والسؤال الذى يطرح نفسه هل ممكن تعديل المناخ أم لا؟
والإجابة نعم خاصة بعد التقدم العلمى والتكنولوجى فى المجالات الآتية:

١ - معرفة التطورات الميتريولوجية الأساسية عن طريق النماذج الرياضية والفيزيائية التى تؤثر فى الغيوم وتبادل التيارات الدوامية Turbulence. وكذلك معرفة نقل الإشعاعات عبر الجو.

٢ - تطوير نظم دراسة النماذج الجوية بدقة. لهذه النظم أهمية خاصة فى مسألة التعديل الميتريولوجى.

٣ - التطور السريع فى مجال الأقمار الصناعية التى تستخدم للأرصاد الجوية. هذه الأقمار الجوية تقدم مسطحاً يمكن منه رصد الجو ليس فقط فى المناطق التى يتعذر الوصول إليها جغرافياً بل أيضاً بتدابير فيزيائية جديدة تماما. ويتم تحديد الرطوبة والحرارة والضغط المتوسط لأحجام كبيرة جداً.

والمواقع أن المناخ الأرضى يتحدد فى المقام الأول بالتوازن بين وصول الموجات القصيرة الناجمة عن الشمس (بشكل ضوء) وخسارة الإشعاعات ذات الموجات الطويلة الكبرى (بشكل حرارة) التى تصعد من الأرض. وتتحكم بهذا التوازن ثلاثة عوامل هى: طاقة الشمس والخصائص المميزة لسطح المنطقة (ماء، جليد، نبات، صحراء إلى آخره..). وشفافية الأرض المتعلقة بالأشكال المختلفة لطاقة الإشعاع. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإن أثر الغيوم على رطوبة النهار والحرارة النسبية فى الليل ظاهرة شائعة. ولكن الغيوم ذاتها هى تعبير عن الطقس والمناخ أكثر ما تكون سبباً فى حد ذاته. وأن أثر الغازات فى الجو التى تمتص جزءاً كبيراً من الإشعاعات العابرة بين الشمس والأرض، وبين الأرض والفضاء ذو أهمية أساسية أكثر. وتتوقف أشعة أكس والإشعاعات ما فوق البنفسجية الناجمة عن الشمس كما تتوقف الجسيمات الذرية ذات الطاقة العالية فى الجو العالى. وتستطيع الحزمة الضيقة من الضوء المرئى وحدها من اختراق الجو دون انقطاع. ولعلنا نتذكر الجدل العنيف الدائر منذ سنوات حول الآثار المحتملة على المناخ العالى لانتشار أكسيد الكربون الذى تنشره فى الجو الأفران والمحركات التى تستخدم المحروقات ذات

الأصل المتحجر. وقد درس العلماء تأثير بخار الماء الذى أدخلته الصواريخ والطائرات الأسرع من الصوت على حدوث ارتفاع درجة حرارة الجو فى طبقة الأستراتوسفير. فمن الممكن نشر مادة ما فى الجزء العلوى من الجو تمتص الضوء الساقط الذى سيبرد سطح الأرض أو الحرارة المشعة التى ستزيد من حرارتها. ومما لاشك فيه أن الاستخدام العسكرى لمثل هذه التقنية له أهمية إستراتيجية كبرى، فقد نرى دولة ما تستخدم قدراتها الفائقة بالتنبؤات الجوية بأن رفع حرارة الأرض عموماً أو تبريدها يكون من مصلحتها وأنه سيحسن من مناخها بالإضرار بمناخ الدول الأخرى. فقد يدفعها الإغراء لقتل بعض المواد بالصواريخ فى طبقات الجو العالى وهناك نتائج فورية لذلك ولكنها مأساوية.

فهناك من الأسلحة الجيوفيزيائية التى يمكنها عن طريق بعض الوسائل الفيزيائية والكيميائية لمهاجمة طبيعة الجو مثل طبقة الأوزون: فكثافة $0,03$ شكل جزيئى نادر من الأوكسجين - O_3 فى طبقة يتراوح ارتفاعها $15 - 50$ كيلومتراً هى التى تشكل الأهمية الكبرى بالنسبة للحياة على الأرض. إن الأوزون الموجود فى هذه الطبقة يمتص الجزء الأكبر من الأشعة ما فوق البنفسجية للشمس. وتسبب هذه الأشعة الإصابة بضربة الشمس وتقضى على الحياة فى هذا الجزء من الأرض بما فيها من المحاصيل والثروة الحيوانية بكاملها التى لا تستطيع أن تجد ملجأ لها.

ومع أن الأوزون يتجدد يومياً، إلا أنه من الممكن خلق ثغرة فوق الهدف وذلك بعمل فيزيائى أو كيميائى. على سبيل المثال، فإن

شعاعاً مافوق البنفسجى طوله الموجى ٢٥٠ مىلى ميكرون (١٠×٢٥٠ من المتر) يفتت ذرات الأوزون التى تتفاعل بسهولة مع جميع أنواع المواد.

والجدير بالذكر، أن بعض المشروعات التقليدية لتعديل المناخ قد استعانت بمعالجة حقول واسعة من الجليد، ويعزى استمرار هذه الحقول وبقاؤها للأثار المبردة للجليد الذى يعكس الإشعاعات ذات الموجات القصيرة بدلاً من امتصاصها، ويشع الحرارة بنسبة أعلى من الأرض العادية. وتتضمن تقنية تعديل المناخ فى الغالب نشر مادة ملونة على مساحة من الجليد مؤلفة من طبقات رقيقة، وهكذا تعوق سيات الانعكاس والإشعاع ويذوب الجليد ويتبدل المناخ. وهناك وسائل أخرى تستهدف إعادة توزيع الجليد نذكر منها مايلى:

١ - بما أن القطب الجنوبى مغطى بغطاء من الجليد سمكه عدة كيلومترات، وأن الضغط فى قاعدة الجليد قوى إلى حد ما للمحافظة عليه فى نقطة ذوبانه، أو قريباً منها (الماء مادة استثنائية لأن زيادة الضغط يخفض نقطة ذوبانه بدلاً من رفعها)، إذن زيادة سمك الغطاء الثلجى قد تثير ذوباناً فى القاعدة. وقد يسمح مزيج من الجليد والماء المتشكل على طول القاعدة بتحريك الكتلة الجليدية، بسياق متواصل من التجمد والذوبان --- سيات انزلاق فعال.

٢ - إذا وقع مثل هذا الخلل، ينزلق غطاء الجليد فى البحر المجاور ويتشكل طوف جليدى واسع بين القطب الجنوبى والمحيط.

وهكذا فإن الأشعة الشمسية ستعكس ويزداد انتشار الحرارة بواسطة الإشعاع بموجات كبيرة. وتكون النتيجة تبريد وبدء سياق التبريد العالمى.

٣ - ما أن تصبح كتلة الجليد فى المحيط حتى يبدأ غطاء الجليد فى الذوبان ويختفى نهائياً، ويصبح الجليد المتبقى رقيقاً أكثر من السابق، فى حين تنقص قوة انعكاس نصف الكرة الجنوبي كلما بدأت الكتلة الجليدية فى الذوبان، وبذلك يعود مناخ الأرض ليصبح أكثر حرارة.

ومما سبق يتضح لنا حجم المأساة الناتجة عن تقدم كتلة جليدية ضخمة. ولعلنا نتذكر ما شاهدناه فى مناسبات عديدة بالنسبة للانهييارات الجليدية الصغيرة. ومن الناحية الإستراتيجية هناك آلية جاهزة تماماً لتعديل مأساوى فى الجو الأرضى تتمثل فى تحرير الطاقة الحرارية بواسطة الانفجارات النووية فى قاعدة غطاء جليدى. هذه الانفجارات تستطيع شن انزلاق الغطاء الذى تغذيه الطاقة الانجذابية فيما بعد. ويكفى على سبيل المثال واحد ميغا طن من الطاقة لإذابة ١٠٠ مليون طن من الجليد، و ١٠٠ ميغا طن من الطاقة تحول واحد ميليمتر من الجليد إلى غطاء رقيق من الماء يغطى الجبهة الثلجية للقطب الجنوبي. والآن دعنا نسأل، ماذا ستكون نتائج مثل هذه العمليات وآثارها؟

إن الأثر الفورى لهذه الكمية الضخمة من الجليد المغروزة فى الماء، إذا كانت تتحرك بسرعة ١٠٠ متر/يوم ستؤدى إلى خلق تلاطم

جبار فى الأمواج يغرق المناطق الساحلية، حتى فى نصف الكرة الشمالى، ثم يلى ذلك تبدل عميق فى المناخ، يثيره التغيير المفاجئ فى انعكاسية الأرض. وبهذه السرعة يبلغ مركز غطاء الجليد حافة اليابسة خلال أربعين عاماً.

وما سبق يعكس لنا إمكانية تعديل لطقس والمناخ الذى يستند على التقدم العلمى والتكنولوجى خاصة فى المجالات الثلاثة الآتية:

(أ) تطورت الميتريولوجية الأساسية إلى نقطة توصلت معها النماذج الرياضية للجو إلى إدخال أهم العناصر فى مضمونها. فليست التطورات الفيزيائية التى تؤثر فى الغيوم وتبادل التدوم (Turbulenc) فى السطح ونقل الإشعاعات عبر الجو لغزاً من الألغاز كما كانت فى السابق.

(ب) يسمح الظهور السريع للنظم الحاسوبية بدراسة النماذج الجوية بكل تفاصيلها. ولهذه النظم أهمية خاصة فى مسألة التعديل الميتريولوجى.

(ج) تطور الشبكة الجديدة من الأدوات المصنوعة لملاحظة التبدلات الجوية وكشفها. وأن أروع ما فيها وأهمه من دون شك هو التقدم فى تكنولوجيا الأقمار الصناعية للأرصاد الجوية. هذه الأقمار تقدم مسطحاً كبيراً يمكن فيه رصد الجو، لافى مناطق يتعذر الوصول إليها جغرافياً فحسب، بل بتدابير فيزيائية جديدة تماماً. على سبيل المثال يسمح القمر الصناعى بتحديد الرطوبة والحرارة والضغط

لأحجام جوية كبيرة جداً. ولذلك يمكن دراسة الغيوم وتداخل الجو ومناطقه المجاورة.

والآن، دعنا نسأل عن مدى تحكم الأسلحة الجيوفيزيائية فى الزلازل الأرضية؟

فمن المعروف لدينا، أن التوزيع غير النظامى للعناصر الإشعاعية المنتجة للحرارة الصحراوية ولدت فوارق فى الحرارة تحت سطح القشرة الأرضية عبر العصور الجليدية. وفى القارات يحتوى الجرانيت وبعض الصخور المائلة على عناصر إشعاعية مركزة قريبة من سطح الأرض. مثل هذا التركيز لم يحدث أبداً فى المناطق تحت المحيطية التى تستطيع أن تقدم بالتالى فرقاً أكثر من ١٠٠ (مائة) درجة مع المناطق تحت القارية الموافقة لها. وتولدت التغيرات فى الحرارة الكبيرة جداً على طول الخط الأفقى، (والتي تعزى للفوارق فى التوزيع الشاقولى للعناصر المنتجة للحرارة)، قوى حرارية هائلة تسبب توتراً مماثلاً للتوتر الذى يحطم كأساً مملوءاً بالماء الساخن. والتوتر هو الأقوى فى المناطق التى نجد فيها تغيرات مباغطة فى الحرارة على طول خط أفقى عبر القشرة الأرضية. ويمكن تخفيف هذا التوتر بالمد البطيء للمادة، الناقلة للحرارة الموجودة فى الأعماق الكبرى والتي يعتقد بعض الجيوفيزيائيين بأنها تحرك القارات. وقد يجد هذا التوتر أيضاً متنفساً ومخرجاً فى شقوق حية، أو حركات تتبع انقصاصاً جيولوجياً فى صخور قريبة من السطح. وتشع الحركة

على طول الانقصاص الجيولوجى طاقة إلى الخارج وتكون النتيجة زلزلا أرضيا. وهكذا يتحرر ٢٠٠ (مائتين) ميغا طن من طاقة التوتر تقريبا. وتعادل أقوى الزلازل الأرضية طاقة ١٠٠ (مائة) ميغا طن (لاحظ أن واحد ميغا طن = مليون طن).

وترتبط الطاقة المحررة بحجم المادة المؤثرة. وتحدث أكبر الزلازل الأرضية فى انقصاصات جيولوجية طولها ١٠٠٠ كم فى تتبع أصغر الزلازل الأرضية انقصاصات يعادل طولها كيلومترا واحداً أو أقل من ذلك. وعادة تحدث الزلازل الأرضية على طول حزامين رئيسيين: الأول - الذى تصرف فيه ٨٥% من الطاقة الشاملة - يقوم بدورة المحيط الهادى ويؤثر على البلدان الواقعة على سواحل كاليابان والساحل الغربى لأمريكا الشمالية. ويجتاز الأخر البحر الأبيض المتوسط. ويتصل الحزام الأول فى إندونيسيا بعد أن يمر فى آسيا. والجدير بالذكر أنه وقعت على طول هذين الحزامين زلازل أرضية عديدة بتوترات مختلفة.

والآن، وبعد التقدم السريع فى مجال الجيوفيزياء أصبح من الممكن معرفة الميكانيكا الأساسية للزلازل الأرضية وكذلك طرق التأثير على عدم الاستقرار التى تجعل العلماء يتنبئون بالزلازل الأرضية بدقة متناهية. وتعتمد هذه التقنية على كشف تبدلات التوتر فى مادة الصخور المجاورة لمناطق الشقوق المعروفة وقد لوحظ أن تراكم التوتر يتجه إلى التسارع قبل الزلزال.

والتحكم بالزلازل الأرضية يتم بطريقتين هما:

١ - بواسطة إجراء تفجيرات نووية تحت الأرض. هذه التفجيرات تحرر ظاهرياً توتراً محلياً فى الأرض. وهناك تفكير بأن التراكم السريع للتوتر الذى يعزى للتحرر المفاجئ للطاقة بالانفجار قد يفرغ طاقة التوتر عبر حجم هائل من المادة

٢ - تحرير طاقة التوتر بواسطة ضخ المياه الجوفية. هذا الماء الجوفى يتيح تزيئاً محلياً يسمح لكل كتلة مجاورة من باطن الأرض بالانزلاق على الأخرى.

إن استخدام طاقة التوتر فى داخل الأرض كسلاح حربى يتطلب بالطبع آلية فعالة. إلا أن التطور فى صناعة الأقمار الصناعية يمكنها تحديد شبكة التوترات فى القشرة الأرضية بدقة. وبوسع بعض الدول التحكم فى تحرير طاقة التوتر مراراً عديدة كجزء من الطاقة الناجمة عن الشقوق الصغيرة بغرض «إسقاء» شق كبير واقع على مسافة معينة. ومن الممكن إثارة هذا التفريغ المحسوب بانفجارات صغيرة، عندئذ يمكن استخدام تحرير الطاقة لشن السياق ذاته فى الشق الكبير.

وتسمح المعرفة الجيدة لبعض العمليات الميتريولوجية باحتمال كبير فى شن هجوم بصورة خفية على شكل زلزال أرضى طبيعى.

وهناك تقنية عالية فى مجال استخدام الأسلحة الجيوفيزيائية للاستفادة من الخلل الشمسى وتوجيهه طاقة هائلة من الحقول

المغناطيسية المشوهة. ويمكن استعمال هذه الأسلحة للتحكم فى تعديل الزلازل الأرضية بواسطة التحكم بطاقة التوتر داخل الأرض.

وكذلك يتنبأ الخبراء العسكريون بإمكانية استخدام الأسلحة الجيوفيزيائية لتعديل المحيطات عن طريق تحديد نقاط عدم الاستقرار داخل الحركة المحيطية. وهناك سلاح آخر أكثر فاعلية هو سلاح تلاطم الأمواج الذى يكون مصدرها عكراً مائى متماسك من رواسب طينية غير متصلبة تشكل بنية القاع فى البحار والمحيطات. وبفعل التيارات المائية أو تكوين أخاديد تركيبية بشكل غامض مع صخور ذات توازن غير مستقر على السطح القارى إلى أعماق كبرى تتحرك تلك الكتل المائية حاملة معها هذا الراسب العملاق. وبوسع هذا العكراً أن يحرر كميات كبرى من الطاقة الانجذابية يتحول جزء منها فى حركة تلاطم الأمواج، فإذا سقطت هذه الأمواج على حافة سطح قارى طوله ١٠٠٠ كم وعرضه ١٠ كم على ارتفاع ١٠٠ متر تكون الطاقة المحررة ١٠٠ ميجا طن (مائة مليون طن) وبالتالى ستشكل كارثة لكل الدول الساحلية.

كما يمكن لبعض الأسلحة الجيوفيزيائية المطورة تغيير المجال الكهربى للجو للتأثير على الكائنات البشرية المعرضة للساحات التذبذبية الكهربائية خلال زمن قدره ١٥ (خمس عشرة) دقيقة. هؤلاء الناس يصابون بنوع من الانحطاط فى النشاط العقلى ينتج عنه تشويش النشاط العقلى للسكان كلهم فى منطقة معينة ولفترة زمنية معينة.

والجدير بالذكر أن العلماء وجدوا على ارتفاع ٤٠ إلى ٥٠ كيلومترا فوق سطح الأرض عدداً أساسياً من الذرات المشحونة تجعل من هذا الجزء من الجو المؤين (الأيونوسفير) ناقلاً جيداً للكهرباء. وأن صخور المحيط هي أيضاً ناقلات للكهرباء من الجو المنخفض ، وهكذا فإننا نعيش في جو عازل بين حاجزين كرويين ناقلين للكهرباء. وتتكون بذلك فجوة بين الأرض والأيونوسفير تسمى «قناة الموجات». فموجات اللاسلكى التى تضرب أحد الحاجزين الناقلين تميل إلى الانعكاس داخل الفجوة. هذه الظاهرة هى التى تجعل الاتصالات اللاسلكية البعيدة ممكنة. وحالياً يهتم العلماء بالأصداء الكهربية الطبيعية فى داخل الفجوة. والجدير بالذكر أن لكل قناة للموجات تآزر الفجوة بعض توترات الذبذبات اللاسلكية. وتتحدد هذه التوترات ذات الصدى بحجم الأرض وسرعة الضوء، ولكن خصائص الأيونوسفير تعدلها إلى حد ما.

وتبدأ أقل الأصداء انخفاضاً بحوالى ثمانى دورات فى الثانية وتحت التوترات المستخدمة عموماً للمواصلات اللاسلكية. وطول موجاتها الكبيرة وضعف ساحتها يجعلان كشفها صعباً للغاية. فضلاً عن ذلك فأنها تنطفئ بسرعة خلال ١/١٦ من الثانية، أى أن لفجواتنا مدة زمنية قصيرة.

وتثار ذبذبات الصدى الطبيعية بواسطة البروق. ومن المعروف أن البروق غيمة - أرض هى مصدر أشد وأقوى من التفريغ غيمه -

غيمه. وتتبدل قوى الذبذبات جغرافياً. ومن الممكن أن نتصور عدة طرق لزيادة شدة مثل هذه الذبذبات الكهربائية. وكذلك من الممكن زيادة عدد البروق فى الثانية الواحدة بالتدخل الصناعى عن طريق التقدم الكبير للمعرفة الفيزيائية للصاعقة وطريقة التحكم بها. ويتم ذلك بواسطة الحقن بالطاقة للذبذبات المثارة مما يضاعف النقل الكهربى للأيونوسفير ويخفض ذلك من خسارة الطاقة ويطيل من المدة الزمنية، الأمر الذى يسمح بعدد أكبر من البروق المكررة والمعادة قبل أن تموت الذبذبة.

ويرجعنا هذا التعزيز فى الذبذبات الكهربائية ذات التوتر المنخفض فى الفجوة أرض - أيونوسفير إلى مسألة الأسلحة الحربية بطابع مجهول لفيزيولوجيا الدماغ. فالنشاط الكهربى للدماغ يتركز فى بعض التوترات، بعضها بطىء جداً (خمس نوبات فى الثانية) فى حين تقع أكثر النشاطات المرئية ما يقرب من عشرة نوبات (إيقاع ألفا). والجدير بالذكر، أن معهد أبحاث المخ والأعصاب فى كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية يقوم بأبحاث مكثفة عن آثار هذه الساحات المتذبذبة الضعيفة على السلوك الإنسانى. ومن نتائج هذه الأبحاث أن الكائنات البشرية المعرضة للساحات المتذبذبة خلال زمن قدره ١٥ دقيقة تحس بنوع من الانحطاط فى النشاط العقلى يمكن قياسه.

ومما سبق، يمكننا القول أن إقامة جهاز يعمل بعناية على خلق شبكة من الذبذبات قادرة على بلوغ مستوى مرتفع نسبياً فوق بعض

مناطق العالم تكون نتيجته هي تشويش النشاط العقلي للسكان كلهم في منطقة معينة ولفترة زمنية معينة.

وبالرغم أن الإنسان يملك حالياً أدوات تدمير فعالة إلى أقصى الحدود، إلا أن بعض الدول قد تستخدم وسائل أخرى غير وسائل الحرب المكشوفة لكي تؤمن سيطرتها. وكلما ازداد التنافس الاقتصادي بين الدول المتقدمة، فإن مصلحة بعضها أن تملك ميزة الاحتفاظ ببيئة مجاورة طبيعية هادئة وتشويش بيئة منافسيها. ومن الممكن أن تتم العمليات الناجمة عن مثل هذه النتائج خفية نظراً لأن غياب قواعد في الطبيعة يسمح باعتبار العواصف والفيضانات والجفاف والزلازل الأرضية وتلاطم الأمواج غير اعتيادية عند الضرورة ولكنها غير منتظرة أبداً. ولن تحتاج هذه الحرب السرية إلى الإعلان وليس من الضروري أن تكون بالتالي معروفة للسكان الذين يتعرضون لها، ويمكن أن تستمر هذه الحرب عدة سنوات وتطلع عليها قوات الأمن فقط التي تتهم الطبيعة القاسية بسنوات الجفاف أو العواصف. ولا تتم محاولة الهجوم العسكري إلا بعد الاستنزاف الكامل للأمة الرازخة تحت طائل هذه المصائب.

وبالإضافة إلى الطابع الخفي لتغيير البيئة المحيطة هناك ميزة مشتركة لعدد من أساليب تغيير الطبيعة هو قدرتها على الإضرار بالأرض بمجموعها. ولا يعرف المحيط المجاور حدوداً سياسية. فهو مستقل عن المؤسسات المعتمدة على الجغرافيا. ومن الممكن أن تنتقل

نتائج التغيير من نقطة فى الأرض إلى أى نقطة أخرى تؤثر على وجود الأرض ذاتها. وما يخشى منه أن تدخل الأسلحة الجيوفيزيائية والتكنولوجيا المتطورة فى صراع شامل مع معظم المفاهيم التقليدية فى الجغرافيا كما فى السياسة. وستكون بالتالى الآثار السياسية والشرعية والاقتصادية والسوسولوجية لتغيير متعمد فى البيئة معقد جداً..

والآن فقد آن الأوان للدعوة لعقد مؤتمر عالمى يحضره جميع قادة العالم والعلماء والمفكرين والمؤيدين للسلام من أجل وضع دستور أخلاقى عالمى لمنع استعمال وتطوير الأسلحة الجيوفيزيائية وحماية الأرض لتظل بيتنا سعيداً لنا وللأجيال القادمة من بعدنا.

«قيتو» !

القدرات النووية العربية.. وكيفية تنميتها

بالرغم من موافقة الدول المتقدمة التي تمتلك الأسلحة النووية على اتفاقية التمهيد اللانهائي لحظر انتشار تلك الأسلحة والحد من تطويرها، نرى الآن أن هذه الدول هي أول من لا يلتزم بهذه المواثيق والقوانين. فقد أصبح الحظر ينطبق فقط على الدول النامية التي تسعى إلى حماية أمنها القومي من أخطار الدول التي تمتلك الأسلحة النووية وتعمل على تهديدها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتسعى الدول الكبرى إلى تنمية قدراتها النووية على فترات زمنية مختلفة، حتى لا تتخلف عن النادي النووي الدولي وفرض الهيمنة. من قبل اتجهت روسيا إلى إجراء بعض التجارب النووية بغرض تطوير بعض الرؤوس النووية «التكتيكية»، كما طورت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نظم محاكاة الكمبيوتر في عمليات إطلاق الصواريخ حاملة الرؤوس النووية، بينما لم تستطع كل من الصين وفرنسا من استكمال برامج تحديث ترسانتهم النووية ولفترة طويلة. كان هذا وراء قرار فرنسا مؤخراً باستئناف التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادي في جزيرة «موروروا» ليس فقط لاختبار قدرة الرؤوس النووية التكتيكية «الجديدة» التي أنتجتها حديثاً، بل لاختبار عمليات إطلاق الصاروخ الجديد من نوع «كروز» الذي يطلق

من الطائرات والغواصات ويتم التحكم به بنظم محاكاة الكمبيوتر وأشعة الليزر وعلى ذلك فإن الغرض من التجارب هو اللحاق بالتطور النووي الهائل الذى وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة فرض المظلة النووية الفرنسية فى أوروبا والدول المجاورة. وتتواصل ردود الفعل العالمية المتباينة على هذا القرار، وهى تتراوح بين التأييد والمهادنة والمعارضة. وتختلط فيها قضايا العلم والبيئة والسياسة والأمن القومى. وهناك مخاوف شديدة من الدول المظلة على المحيط الهادى مثل أستراليا ونيوزيلندا واليابان وأندونيسيا وتشيلي وغيرها من الدول التى يتهددها خطر تلوث البيئة وانتشار الأمراض الخبيثة بين شعوبها وتهديد ثرواتها البحرية. إلا أن الاحتجاجات الحكومية وغير الحكومية (التي تنزعها منظمة «جرين بيس») لم تستطع وقف هذه التجارب التى بدأت فى السادس من يوليو عام ١٩٩٥ وانتهت فى شهر مايو عام ١٩٩٦. وفى الفترة الأخيرة، وبعد أن دخلت كل من الهند وباكستان منتدى الدول النووية تصدرت قضية القدرات النووية العربية اهتمام الشعوب العربية، وخاصة بعد تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى أبريل عام ١٩٩٥. وعندما نطالع الاتفاقية الدولية بشأن تحديد القدرات النووية للدول، نجد أنها تمثل نوعاً من عقود الإذعان التى تضمن بها الدول التى تملك هذه القدرة استمرار سيطرتها على العالم، بينما يبقى الضعفاء فى هذا العالم ضعفاء إلى الأبد. وقد أصبح من الصعب قبول هذا المنطق فى عالم اليوم الذى تحركت فيه الشعوب لتتال حريتها ولتحافظ على كرامتها.

وحالياً يزداد الموقف تعقيداً بعد أن قامت الدول المالكة لهذه التكنولوجيا بتسريبها لدول حليفة لها تستخدمها فى إيقاع الظلم على الدول الأخرى غير الحليفة. وبالتالي أصبحت القدرة النووية أداة إرهاب وظلم وتعد. وعلى الرغم من أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تنص على ضرورة معاونة الدول النامية من أجل تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلا أن الواقع يؤكد أن عالم الشمال المتقدم يتعامل مع هذه المعاهدة من واقع مصلحته فقط. ففرى على سبيل المثال، أنه يتغاضى عن دولة «إسرائيل» وهى تطور أسلحتها النووية ويمنع بحسم وصول هذه التقنيات المتطورة للعالم العربى والإسلامى. ويعتبر الاستفادة من الطاقة النووية موضوعاً حتمياً ومصيرياً.

ميثاق الإذعان:

أصبحت المفاعلات النووية السلمية ضرورة ملحة للشعوب العربية، ليس فقط لحاجتنا المتزايدة للطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، ولكنها تعتبر حالياً الوسيلة المؤكدة للارتقاء بمستوى التطبيق التكنولوجى فى مجالات الصناعة والزراعة والصحة إلى غير ذلك..! وبداية، فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التى تم تمديدها إلى أجل غير مسمى فى شهر أبريل عام ١٩٩٥، كانت وليدة ظروف تاريخية خاصة، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أرادت الدول المنتصرة أن ترسخ هذا النصر لمصلحتها الذاتية، وترتب على ذلك، أن أنشئت هيئة الأمم المتحدة تدعياً لهذا الانتصار

وخرج «ميثاق» الأمم المتحدة متأثراً بهذه الظروف، بحيث أصبح يمثل نوعاً مما نسميه عقود الإذعان فيه طرف غالب وطرف آخر مغلوب، هذه حقيقة واضحة في كثير من بنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتي جاءت لكي تحتفظ القوى الدولية (التي تملك القدرات التكنولوجية على إنتاج الأسلحة النووية) لنفسها بهذه القدرات النووية وهي تحظر على غيرها أن يعمل في هذا المجال!! . ثم تعاهدت هذه الدول فيما بينها لفرض نوع من الحظر الدولي العام، بحيث لا تنتقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى، وإن كان قد جاء في بعض النصوص أنه يسمح بتداول التكنولوجيا في الموضوعات التي تسمى «الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية»، وبالطبع هناك دول كثيرة محرومة حتى الآن من استخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية. والواقع الحال يقول إن الظروف الدولية قد تغيرت، فعلى الرغم من الحظر، هناك دول استطاعت أن تمتلك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية وطوّرت قدرتها التكنولوجية في مجال استخدام الطاقة النووية وإنتاج القنابل الذرية مثل: الهند وإسرائيل وجنوب إفريقيا وباكستان، ليس هذا فقط بل إن دولاً عديدة من دول الاتحاد السوفييتي «المفكك» تمتلك القدرة النووية. وبذلك فإن الظروف التاريخية تغيرت، مما يستوجب إعادة بناء هذه المعاهدة مرة ثانية، بحيث يراعى فيها مصالح جميع الدول.

والجدير بالذكر أن أحد بنود اتفاقية الحظر تنص على أنه على الدول التي تمتلك السلاح النووي تقديم حماية للدول التي لا تملك.

وفى الواقع هذه الحماية لا يمكن أن تحدث فى ظل التكتلات العالمية المتصارعة. وبالطبع هناك شكوك حول حمايتنا من العدو الذى يمتلك قدرة نووية. وما لم تكن عندنا القدرة على أن نردع أو نرد، فإن الواقع الجارى فى العالم يبين أنه لم ولن تحمينا قوة أخرى.

ومن الناحية العملية، فإن القدرات النووية العربية وتنميتها يحتاج إلى تغيير شامل، أستراتيجياً وعلمياً وفنياً. هذا التغيير ليس بالعمل السهل فى ظل الموقف العالمى الحالى تحت مظلة ما يسمى النظام العالمى الجديد وموقف الدول الكبرى من امتلاك الدول النامية للطاقة النووية أو تطوير قدراتها. ولعل ما حدث مؤخراً مع دول كوريا الشمالية وإيران ومن قبلهما العراق يوضح لنا ذلك. هذا بالإضافة إلى المشاكل والعقبات الفنية والعلمية والإدارية التى تعترض سبيل التنمية الذاتية النووية، كذلك لا بد أن يكون هناك منظور عام للفلسفة الاستراتيجية التى تنتهجها الدول العربية فى حالة وجود قوى تنفرد بامتلاك القوى النووية فى منطقتنا العربية التى نعيش فيها. بالطبع هذا المنظور الاستراتيجى يحدده العسكريون والسياسيون.

الأمان النووى:

ما المقصود بالقدرات النووية العربية؟ هل المقصود هو إنتاج القنبلة الذرية أم المقصود هو امتلاك التكنولوجيا النووية بصورة تجعلنا

قادرين على إنتاج القنبلة الذرية؟ لم يعد سراً الآن أن نقول إن العالم العربي يمتلك حالياً قاعدة علمية كبيرة تستطيع أن تحدد وتدخل بوضوح فى مجال التكنولوجيا النووية. ولاشك أن قدرتنا العربية تتزايد فى هذا المجال، بينما يتزايد تكتم وتعقيم القوى الدولية على مدى تطورنا. وهم ليسوا غافلين عنا. ولذلك يجب علينا أن نحدد جيداً العقبات التى تواجهنا.

وفى الحقيقة ومنذ البداية، لم تكن لدى الدول العربية أية استراتيجية فى هذا الموضوع، حتى عندما أقدمت مصر على إنشاء هيئة الطاقة النووية وكان هناك هدف واستراتيجية سرعان ما ضاع الهدف وضاعت الاستراتيجية بسبب الخلافات والانقسامات وتعدد الآراء.

وعند تحديد القدرات النووية العربية علينا أن نتذكر أن دورة الوقود النووى هى الأساس الرئيسى فى القدرة النووية، ودورة الوقود النووى تشمل البحث عن الخامات الذرية واكتشافها ومعالجتها للحصول على عنصر اليورانيوم، ثم إعداده لتصنيع وقود نووى يستخدم فى المحطات النووية والمفاعلات الذرية، ثم الحصول على الوقود المستنفد والتحفظ عليه ومعالجته أو فصل مكوناته. وإلى الآن لا توجد لدى جميع الدول العربية أى استراتيجية فردية أو جماعية لتطوير وتصنيع الوقود النووى، فيما عدا بعض المحاولات على المستوى العملى والتعليمى.

وبالطبع هناك مخاوف لدى الجميع وخاصة المتعلقة بموضوع الأمان النووي والدخول في عصر بناء المفاعلات النووية. إلا أن القدرات النووية تتطلب تطوير الصناعات المحلية لإنتاج المحطات النووية المستخدمة في الأغراض السلمية من أجل السيطرة على مستلزمات التشغيل من وقود نووي وماء ثقيل وقطع غيار وهناك دول نامية عديدة استطاعت أن تعتمد على نفسها في هذا المجال.

وقد اهتمت مصر بعد انتهاء الحروب وبداية رحلة السلام باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وأقامت بعض المشروعات، وتكونت هيئات تشرف عليها هيئة الطاقة الذرية. ولكل هيئة عمل خاص تقوم به، فاختصت هيئة المواد النووية بدورة الوقود، واختصت هيئة المفاعلات النووية بالمفاعلات، بينما اختصت هيئة المحطات النووية بإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية. وهناك جهود مضيئة تبذل حالياً من أجل تدريب الكوادر الفنية في هذه المجالات. كما تهتم سوريا بموضوع المفاعلات النووية وتقوم بالتفاوض مع الصين من أجل إنشاء مفاعل صغير بقدرة ٢٥٠ كيلوات، أما معظم الدول العربية فيغلب على أنشطتها تطبيقات النظائر المشعة، لكنها غير مهتمة بدورة الوقود أو المفاعلات ومازالت تتعامل معها بصورة سطحية.

إن مصادر الطاقة الموجودة في الوطن العربي - باستثناء البترول - محدودة للغاية. وقد أشارت التقارير الصادرة عن جامعة الدول

العربية إلى أن معدلات الاستهلاك العالمى الذى يعتمد على البترول العربى يزداد، بينما معدل الاكتشافات الجديدة للحقول البترولية يتقلص، وبالتالي فإن المخزون الاستراتيجى من النفط العربى سوف ينخفض خلال الخمسين عاما القادمة، ويختلف ذلك من دولة عربية إلى أخرى، حيث إن بعض الدول العربية تستورد البترول لسد حاجاتها من الطاقة، أما مصادر الطاقة غير البترولية مثل الفحم فإن استخدامه كمصدر للطاقة يتعرض لقيود عالمية هائلة فيما يتعلق بتلوث البيئة. أما مصادر الطاقة غير النووية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة جوف الأرض، فهى على كل حال ليست منافسة لبداىل الطاقة التقليدية (البترول - الغاز الطبيعى - الفحم). وأمام هذا الواقع، فلا بديل أمامنا لكى نفى باحتياجاتنا من الطاقة خلال القرن القادم سوى التخطيط لاستخدام الطاقة النووية بغرض توليد الطاقة الكهربائية، حيث أن هذه التكنولوجيا بديل متطور بشكل اقتصادى ومنافس للبداىل الأخرى.

وعلى ذلك، فإن الطاقة النووية هى أحد المصادر التى تطرح نفسها بإلحاح على مخططى السياسة العربية، وإنه لن نستطيع إكمال مشوار التنمية والتطور والتقدم بدن استخدام الطاقة النووية. وبالطبع هناك محاذير هامة يجب مراعاتها عند الدخول فى عصر التكنولوجيا النووية هى:

١ - مشكلة أمان المفاعلات النووية، بالرغم من أنه يوجد حالياً مفاعلات جديدة وأمانها أكثر لكنها لم تُطرح بعد فى الأسواق.

٢ - مشكلة الانتشار النووي والأسلحة، وتتعلق بالحظر المفروض من الدول الكبرى على الدول النامية واعتراضها على استخدام الدول النامية للطاقة النووية السلمية.

٣ - مشكلة دفن النفايات النووية، خاصة عالية الإشعاع. فإذا كانت النفايات منخفضة ومتوسطة الإشعاع فيمكن دفنها في مقابر خاصة ويمكن تأكيد أمانها النووي، إلا أن النفايات عالية الإشعاع مازال يدور حولها جدل عالمي كبير. ولا توجد دولة في العالم تستطيع دفن النفايات عالية الإشعاع بشكل نهائي.

الخبرات الأجنبية

وفي ظل العجز العربي على الدخول في عصر التكنولوجيا النووية نرى بعض المفكرين الذين يطالبون بالاستعانة بالخبرات الأجنبية وتسخيرها لصالحنا. فلا مانع من الاستفادة بكل الطاقات والخبرات الأجنبية مادام القرار في أيدينا. ونحن في النهاية ندير شئوننا العربية وليس غيرنا. مع العلم، بأن أعداء التقدم العربي لن يتركونا نصل إلى التكنولوجيا النووية ببساطة، وبالتالي فإن لم نستطع الوصول إليها في الفرص القليلة المتاحة لنا الآن، فلن نصل إليها أبداً. الهند وباكستان والأرجنتين والبرازيل يمكن أن تصل للتكنولوجيا النووية ببساطة. أما العرب فلا!! وهذا الأمر لن يُترك بسهولة فمن الممكن أن نحصل على مفاعل نووي أو أكثر بغرض الاستخدامات السلمية ونوفر له كل الاحتياجات اللازمة للتشغيل، ولكن هذا المفاعل قد يدمر بسهولة كما حدث مع المفاعل العراقي.

ومن هنا لابد من الحديث عن الوسائل الفعالة للدفاع العربي لحماية منشأتنا ضد أعمال التخريب. ويجب أن نوضح للجميع - الأصدقاء قبل الأعداء - أن بناء برنامج عربي لتطوير القدرة النووية يختلف تماما عن بناء برنامج لإنتاج السلاح النووي.

والبرنامج الأخير يحتاج إلى امتلاك المواد اللازمة لإنتاج هذا السلاح بالإضافة إلى قدرة تطوير وسائل التوصيل والحمل والاتصال. فالقضية ليست إنتاج رأس نووي فقط، بل وسائل التوصيل وقواعد الإطلاق، الأمر الذي يؤكد أن القوى النووية مسألة مختلفة عن القدرة النووية. والجدير بالذكر، أن بعض الدول العربية قد رصدت أموالاً طائلة من أجل تطوير التكنولوجيا النووية بها. فطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة، نجد أن العراق أنفق ١٠ (عشرة) مليارات دولار على برنامجه النووي الذي استطاع إخفائه لفترة طويلة حتى نهاية حرب الخليج. وحتى بعد الحرب لم يكن معروفاً أن لدى العراق برنامجاً نووياً حقيقياً، إلا بعد أن كشف أحد العلماء الذين لجئوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية اسمه حسين شريستانى، وتحدث عن تفاصيل البرنامج العراقي الذي اعتمد على اليورانيوم، ومنذ ذلك الوقت نرى الاتجاه العالمى إلى تضخيم وتهويل القدرات النووية العراقية. مع العلم بأن الجميع يعرف تماماً أن حماقات القيادة السياسية فى العراق أدت فى النهاية إلى تدمير قدراته العلمية ومنشأته وبنيته الأساسية التى تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادتها مرة أخرى.

وفى الوقت الحالى، لا توجد استراتيجية عربية لتنمية القدرات النووية العربية، بالرغم من أن هناك اتصالات بين باحثين وعلماء من الدول العربية، إلا أننا لم ننجح حتى الآن فى وضع استراتيجية مشتركة. وإذا كانت هناك اليوم لهيئة العربية للطاقة الذرية إلا أنها تعمل فقط على التقريب بين العلماء فى الدول العربية على هيئة لقاءات ودورات فى نواحي الأمان النووى والرقابة، ولم نصل بعد إلى دورة الوقود النووى ويسبب ذلك عدم وجود أية أنشطة نووية لدى الدول العربية.

ومن أجل تنمية القدرات النووية العربية، لابد من تضافر جهود كل المهتمين بهذه القضية من علماء ومفكرين وسياسيين. فالعالم اليوم يتجه إلى التكتل والاتحاد، فنرى أوروبا تعمل مع روسيا وأمريكا واليابان من أجل إنشاء مفاعل أساسه الاندماج النووى، هذا البرنامج يحتاج إلى تكاليف باهظة، وهذا مثل ينبغى أن نحتذيه ونعلم مغزاه جيداً. وفى هذا الشأن نقترح تأسيس المجمع العربى لإنتاج الطاقة الذرية على غرار المجمع الأوروبى لإنتاج الطاقة الذرية (Euroatom)، يكون من أهدافه بالإضافة إلى وضع استراتيجية عربية لتطوير القدرات النووية العربية مايلى:

- ١ - إعداد الكوادر العلمية والفنية من أجل بناء برنامج عربى لاستخدام الطاقة النووية الفورية فى الأغراض السلمية.
- ٢ - إجراء البحوث المشتركة وتبادل الخبرات العلمية.

٣ - تكثيف الجهود والإمكانات للسيطرة على دورة الوقود النووي.

٤ - إنشاء وحدات لإنتاج الماء الثقيل والإشراف عليها.

٥ - الدخول في تصنيع المعدات الخاصة بالمحطات النووية.

٦ - إنشاء شبكة موحّدة من المحطات النووية الكهربائية في الدول العربية وتعظيم الاستفادة منها خاصة في مجال تحلية المياه.

٧ - إرساء سبل التعاون مع الدول الصديقة من أجل اكتساب التكنولوجيا النووية.

ونحن على يقين من أن الوعي العربي بمكوناته الحضارية والثقافية وبما يضم من العلماء ومخططي نقل التكنولوجيا العرب قادر على العبور بنا إلى آفاق القرن الحادى والعشرين.

اليورانيوم للبيع.. يا ناس يا هوه!

بداية أستسمح القارئ في استمارتى للشعار التحذيرى «يا ناس يا هوه».. الذى كان يستعمله الكاتب المصرى الكبير الراحل الدكتور/ يوسف إدريس فى تحذير الوطن والمواطنين من المخاطر التى تحيط بهم ومن سلوكياتهم. إلا أننى اتخذت نفس الشعار لتحذير المسئولين والقائمين على سلامة وأمن المواطن العربى أينما كان فى وطننا الحبيب من الخطر النووى والرعب النووى الذى يحيط بنا والإرهاب الموجه إلينا من الدول القريبة والبعيدة إلى حدٍ سواء. خاصة بعد أن اقتحمت المواد المشعة عالم المافيا واللصوص ووجدت لها سوقاً دولية تنافس فى ذلك المواد النفيسة مثل الماس والذهب وتنافس أيضاً تجارة المخدرات.

وتقوم الآن عصابات الجريمة لمدرية والمنظمة على تهريب تلك المواد المشعة. وعلنا نتذكر ما صالعتنا به وكالات الأنباء العالمية بأخبار وتقارير صحفية خاصة بعد اكتشاف البوليس الألمانى شبكة من المافيا العالمية فى محاولة تهريب كمية كبيرة من عنصر اليورانيوم المخصب من دولة روسيا إلى العالم الخارجى. بالطبع لم ينشر أى تفاصيل عن الجهات الداخلية أو الاتصالات الدولية واسم الدول التى ترغب فى شراء وتبادل هذه السلع المشعة المميّنة. إلا أن من المحتم أن الدول الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بكل

الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة إلى تحجيم انتشار الأسلحة النووية فى العالم، لىس حفاظاً على الأمن والسلم العالمى فحسب، بل للحفاظ على مصالحها ودرء الخطر عنها. وبالتالي فقد وضعت الخطط لتعقب تلك العصابات والكشف عنها بكل همة ونشاط.

ومن أبرز التحليلات السياسية خلال هذه الأيام هو التركيز على أهمية التعاون العلمى بين علماء وخبراء التكنولوجيا النووية فى دول الاتحاد السوفيتى «المفكك» والعديد من دول العالم خاصة الدول المطلعة إلى حماية أمنها القومى والحصول على أسرار التكنولوجيا النووية. وقد أبرزت هذه التحليلات الظروف الاجتماعية والنفسية الصعبة لهؤلاء العلماء والخبراء بعد التحولات السياسية التى تعرضت لها بلادهم وفى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى والسياسى المتبعة حالياً. ومن البديهى أن يستغل هذه الظروف بعض من جنرالات الجيش فى العديد من هذه الدول من أجل الحصول على الثروة وبالتالي المجازفة بعرض بعض من المنتجات النووية من اليورانيوم المخصب إلى الزئبق الأحمر المشع والبلوتونيوم وخلافه.

ولم يعد الآن سراً عن كيفية صنع القنبلة الذرية التى ظلت الدول الكبرى تحتكرها ولعقود طويلة. فقد دخل النادى النووى الآن دول أخرى عديدة، فنرى الترسانة النووية الرهيبة لدى إسرائيل، ومازالت الشكوك عن كيفية حصولها على اليورانيوم المخصب بطريقة غير مشروعة عن طريق القرصنة والتهريب عالقة فى الأذهان، حيث تم ذلك عبر مافيا المواد المشعة وتسريبها من الولايات المتحدة

الأمريكية وفرنسا، دون أدنى اهتمام من هذه الدول عن مخاطر انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا العربية. والجدير بالذكر أن دولاً أخرى مثل الهند وباكستان والبرازيل والأرجنتين طورت تكنولوجيتها النووية وقد يلحق بها دول أخرى مثل تركيا وإيران وكوريا الشمالية. والسؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح هو: ماذا فعلنا نحن لحماية وطننا وشعبنا العربى من هذا الخطر الداهم من حولنا من الدول القريبة لنا والبعيدة. فالعالم أجمعه يتحرك ويتقدم، ونحن مازلنا نرفع الشكاوى إلى الدول فى العالم المتقدم ونهيب بالنظام العالمى الجديد أن يدحر لنا هذا الخطر والرعب النووى. فتارة نطالب بإخلاء منطقتنا العربية من خطر أسلحة التدمير الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية، وتارة أخرى نطالب بمعاملتنا بالمثل كباقي الدول وحقنا فى الحصول على التكنولوجيا النووية، وبالطبع لا يسمعنا أحد «كأننا نؤذن فى مألطة».

الجميع يتحرك والدول صغيرها وكبيرها تتقدم. الجميع يجاهد من أجل البقاء حتى ولو تطلب ذلك التعاون مع المافيا الجديدة بغرض الحفاظ على أمنه أولاً وأخيراً ثم بعد ذلك يتحدثون عن الطرق المختلفة لإحلال السلام النظيف.

نحن فى عصر لا يحترم فيه غير الأقوياء، ولذلك فأنا أحذر من مغبة الشعارات السياسية الجوفاء بغرض امتصاص الغضب الشعبى فى العالم العربى مطالباً بحقه فى الحماية من الرعب والإرهاب النووى. ولهذا أكرر وأقترح تأسيس المجمع العربى

الذرى (Arab-Atom) يكون من أهم أهدافه تجميع الخبرات العربية العالمية فى مجال الطاقة النووية وتدريب الكوادر العلمية والفنية بغرض تنمية القدرات العربية النووية والوقاية من مخاطر الإشعاع النووى. وأناشد كافة المسئولين وصناع القرار فى العالم العربى من أجل التضامن ووضع استراتيجية عربية لتدعيم وتقوية قدرتنا العربية النووية نواجه بها مصيرنا المشترك ولكى نستطيع أن نحاطب بها العالم الحر المؤيد للسلام.